العرب
السبت 2020/01/18
السنة 42 العدد 11590

عقد سياسية تعطل ولادة الحكومة اللبنانية

فيتو على سيطرة ميشال عون وجبران باسيل على الثلث المعطل

كبحت المناورات السياسية الإعلان عن ولادة الحكومة اللبنانية الجديدة بعد بروز فيتو على سيطرة فريق رئيس الجمهورية ميشال عون ووزير الخارجية جبران باسيل على الثلث المعطل داخلها، ما وضع رئيس الحكومة المكلف حسان دياب أمام مأزق تشير مصادر إلى أن تجاوزه يقتضي الترفيع في عدد الوزراء من 20 إلى 24 وزيرا.

الحراك متواصل

بيروت – توقف المراقبون باستغراب أمام العقد التي برزت في الساعات الأخيرة وعطلت ولادة الحكومة الجديدة على الرغم من أن المعلومات كانت تؤكد قبل ذلك، حتى على لسان وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل، أنه سيتم تشكيل حكومة اختصاصيين من 18 وزيرا. ويتزامن أمر تعقد تشكيل الحكومة مع دعوات إلى تصعيد من قبل الحراك الشعبي بدأ الجمعة على أن يستمر خلال الأيام المقبلة.

واعتبرت المصادر أن نوعية المعوقات الطارئة توحي بأنها منسقة وفرضت لكبح جماح ولادة حكومة يسيطر فريق رئيس الجمهورية ميشال عون ووزير الخارجية جبران باسيل على الثلث المعطل داخلها.

وأوضحت المصادر أن المشكلة الأساسية هي في إعطاء فريق رئيس الجمهورية وباسيل الثلث المعطل فإن حصل فريق عون – باسيل على 6 وزراء ومعهم حصة الوزير الدرزي السابق طلال إرسلان (حليف باسيل) يصبح الثلث المعطل بيدهما. وتساءل مراقبون حول وجاهة الخوف من الثلث المعطل طالما أن الحكومة ستكون من لون سياسي واحد وأنها عمليا حكومة حزب الله وحلفائه.

> الخوف من الثلث المعطل لا وجاهة له طالما أن الحكومة ستكون من لون سياسي واحد وأنها عمليا حكومة حزب الله وحلفائه

وبدا للمراقبين أن العقد مسيحية تتعلق بمطالبة الحزب القومي السوري بوزير أرثوذكسي احتجاجا على الطائفة الكاثوليكية على تمثيلها داخل الحكومة العتيدة كما مطالبة زعيم تيار المردة الوزير الأسبق سليمان فرنجية برفع حصة تياره إلى وزيرين.

وتتحدث بعض الأوساط عن حرب خفية تجري بين باسيل وفرنجية مرتبطة بالمعركة المبكرة حول الانتخابات الرئاسية المقبلة. وفيما يدرج مراقبون ضغوط باسيل للهيمنة على الحكومة ضمن جهوده لتحسين شروط وصوله إلى بعبدا بعد انتهاء عهد الرئيس عون أو بسبب أي طارئ قبل ذلك، فإن فرنجية يعتبر نفسه مرشحا قويا لهذا الموقع ولا يريد لباسيل أن يحرمه من فرصة سبق لعون أن أبعده عنها حين اتفق حزب الله وتيار المستقبل وحزب القوات اللبنانية على دعم عون لرئاسة الجمهورية في انتخابات أكتوبر 2016.

وتتحدث الأنباء عن خلافات حول اسم وزير الاقتصاد، فيما علم أنه لم يتم حسم اسم ناصيف حتى لوزارة الخارجية ولم يتم حسم اسم الوزارة التي سيتولاها دميانوس قطار الذي استبعد بضغط من باسيل عن تولي حقيبة الخارجية. كما تحدثت الأنباء عن تبدل سيجري في اسم وزير الداخلية.

وقالت بعض التسريبات إن رئيس مجلس النواب نبيه بري لم يقتنع بحصر الحكومة في 18 وزيرا، وما زال يسعى لتوسيع العدد ليصل إلى 24 بحيث تتحسن حصص الفرقاء لتشمل وجوها سياسية صرفة.

وتضيف التسريبات أن حليفي بري، فرنجية والزعيم الدرزي وليد جنبلاط، لن يتمثلا بشكل منصف في التشكيلة العتيدة، وفق تقييم بري، وأن جنبلاط، بناء على ذلك، أعلن أنه ليس مشاركا في الحكومة ولن يمنحها الثقة. فيما نقلت الأنباء أن فرنجية أخبر بري أنه سيكون خارج الحكومة وأنه سيتخذ موقفا يعلنه السبت في مؤتمر صحافي.

وقالت مصادر قريبة من "المردة" إن فرنجية غير موافق على حصول تكتل لبنان القوي (باسيل) على 6 وزراء مقابل وزير واحد لتياره. فيما رجحت بعض التحليلات أن يكون هجوم فرنجية منسقا مع حزب الله وحركة أمل، إذ لا يريد هيمنة فريق رئيس الجمهورية على الحكومة الجديدة.

ورغم الضغوط التي تمارس على الرئيس المكلف حسان دياب فإن مصادر قريبة منه أكدت، الجمعة، أنه "متمسّك بالإطار العام الذي حدده لتشكيل الحكومة، والمعايير التي وضعها لاختيار الوزراء، وأنه لن يتساهل في الالتزام بهذه الضوابط".

وشدّدت المصادر على أن دياب، وانطلاقا من تمسّكه بصلاحياته الدستورية كرئيس مكلّف، يرفض اعتماد النهج القديم في تشكيل الحكومة، سواء كان واضحا أو مستترا، لأنه يصرّ على أن تكون الحكومة تتمتّع بمصداقية وتشكّل صدمة إيجابية، فتحظى بثقة اللبنانيين أولا، وبترحيب عربي ودولي ثانيا.

وقالت مصادر برلمانية إن حزب الله تدخل بعد ظهور العقد المستجدة في محاولة لإقناع حلفائه بتسهيل ولادة الحكومة الجديدة. وأشارت المعلومات إلى أن الاتصالات تكثفت مساء الجمعة لحلحلة العقد المستجدة التي أعادت الأمور إلى نقطة الصفر. ويسعى حزب الله إلى الضغط من خلال الشارع لإجبار الفرقاء السياسيين على قبول التشكيلة الحكومية التي بات يحتاجها لمجابهة الضغوط الدولية الحالية والمقبلة ضده.

وفيما كان متوقعا اجتماع الرئيس المكلف مع رئيس الجمهورية للاتفاق على التشكيلة النهائية بعد أن حلت عقد عديدة في اجتماع دياب مع بري الخميس. علما أن دياب لم يطلب موعدا من الرئيس عون للقائه، بما يعكس جسامة المأزق الذي وصلت إليه عملية تأليف الحكومة. ونقل عن مصادر قريبة من التيار الوطني الحر أن الأمور يمكن حلها في حال وافق دياب على رفع عدد الوزراء إلى 20 أو 24.

لندن تعتبر حزب الله إرهابيا بجناحيه

لندن – أعلنت الخزانة البريطانية، الجمعة، أنها أضافت حزب الله اللبناني بكافة أجنحته إلى لائحتها للتنظيمات الإرهابية وبات خاضعا لمقتضيات تجميد أصوله في المملكة المتحدة.

وكانت الخزانة استهدفت في السابق الجناح العسكري فقط للمنظمة الشيعية ولكنها أدرجت الحزب بكامل أجنحته بعد أن صنفته الحكومة "منظمة إرهابية" في مارس الماضي.

ويعاقب القانون بمدة قد تصل إلى السجن 10 سنوات في حال الانتماء إلى حزب الله أو في حال الترويج له.

وعجّلت الحكومة البريطانية بطمأنة الحكومة اللبنانية بأن القرار المتعلق بحزب الله لا ينال من طبيعة الدعم البريطاني للبنان وحكومته، فيما رجحت مصادر دبلوماسية أن موقف بريطانيا يمثل واجهة أولى لموقف دولي مقبل في شأن الحزب.

وأكد متحدث باسم الخزانة أن "المملكة المتحدة تظل ملتزمة باستقرار لبنان والمنطقة، ونحن نواصل العمل من كثب مع شركائنا اللبنانيين".

ومنذ مارس 2019 تم حظر أي نشاط لحزب الله في بريطانيا بشكل يتجاوز القرار السابق بشأن نشاطات جناحه العسكري، وأعيد سبب ذلك إلى محاولاته لزعزعة استقرار الوضع الهش في الشرق الأوسط.

وأكدت وزارة المال البريطانية في قرارها أنّ هذا الحزب اللبناني "نفى علانية وبنفسه التفرقة بين جناحيه العسكري والسياسي".

وتصنف دول الخليج والولايات المتحدة حزب الله اللبناني تنظيما إرهابيا، فيما تواصل تضييق الخناق على مصادر تمويله وتتعقب شبكات على صلة بالجماعة اللبنانية المدعومة من إيران يشتبه في أنها تقوم بعمليات تبييض أموال وتجارة مخدرات لصالح الجماعة الشيعية لتمويل نشاطاتها المسلحة.

وتهدف العقوبات البريطانية الجديدة إلى الحد من قدرة حزب الله على جمع الأموال وتجنيد عناصر والضغط على البنوك التي تتعامل معه والبلدان الداعمة له وعلى رأسها إيران.

وما زالت جماعة حزب الله تشارك بقوة في الحرب الدائرة في سوريا والعراق وأرسلت الآلاف من المقاتلين لمساعدة الجيش السوري والرئيس بشار الأسد وساهمت في بث الفوضى في بغداد.

وكان حزب الله المدعوم من إيران قد تعرض إلى عقوبات من الولايات المتحدة، وتم تصنيفه منظمة إرهابية في عدة دول أوروبية وعربية فيما يخضع عناصره إلى مراقبة شديدة.

وتأتي هذه التطورات في ظل التهديدات التي أطلقها الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصرالله للردّ على مقتل الجنرال الإيراني قاسم سليماني حيث قال "إن على حلفاء إيران الذهاب إلى القصاص العادل"، مطالبا ما أسماه بـ"محور المقاومة" بالانطلاق في العمل لإخراج القوات الأميركية من العراق.

وكانت الحكومة البريطانية تجادل بأن الجناح السياسي لـ"حزب الله" لا يجب أن يكون محظورا، لأن الحكومة وبناء على نصيحة جهاز الأمن، يجب أن تحافظ على التوازن والبقاء على اتصال مع الحكومة اللبنانية، التي يشكل "حزب الله" جزءا منها.

لكن قرار الحكومة البريطانية تصنيف حزب الله على لوائح الإرهاب يعتبر تطورا غير مسبوق في مسألة تعامل لندن مع الحزب، ويطرح أسئلة حول مستقبل المقاربة الأوروبية للأمر من خلال معاملة الجناح السياسي معاملة مختلفة عن الجناح العسكري للحزب.

ويرى مراقبون أن القرار البريطاني ستكون له تداعيات وخيمة، خاصة أنه سيقلم مخالب الحزب وسيزيد في خنقه وخنق أذرعه المنتشرة في أوروبا والعالم والتي لها نصيب كبير من الدعم المالي لهياكل وأجنحة الحزب.

> القرار البريطاني سيقلم مخالب حزب الله وسيزيد في خنق أذرعه المنتشرة في أوروبا والعالم والتي لها نصيب من الدعم المالي

وأما الخطوة الأهم والتي ستتحدّد معالمها إن تفاعلت العواصم الأوروبية والدولية مع القرار البريطاني ونسجت على نفس المنوال، فستكون حتما متعلّقة بمزيد حصر طهران في الزاوية خاصة أن حزب الله يعد من أهم الميليشيات الموالية لإيران في المنطقة وله دور كبير في زعزعة أمن واستقرار الشرق الأوسط.

وأقر البرلمان الألماني، ديسمبر الماضي، اقتراحا يحث حكومة المستشارة أنجيلا ميركل على حظر جميع أنشطة حزب الله اللبناني المدعوم من إيران على الأراضي الألمانية مركزا على "أنشطته الإرهابية" خاصة في سوريا.

وأيد المحافظون من حزب ميركل الاقتراح إلى جانب الحزب الاجتماعي الديمقراطي المشارك في الائتلاف الحاكم وحزب الديمقراطيين الأحرار المعارض. والاقتراح غير ملزم لكنه سيزيد الضغوط على الحكومة لاتخاذ موقف بهذا الصدد.

وأما باريس فقد أكدت على موقف آخر من خلال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي قال إن فرنسا لن تضع أي حزب لبناني ممثل في الحكومة على قوائم الإرهاب، مضيفا "باريس تعتبر الجناح العسكري لحزب الله تنظيما إرهابيا، لكنها تتحاور مع الجناح السياسي الممثل في البرلمان".

النفوذ التركي في سوريا يتهاوى

تشهد منطقة ريف حلب، الواقعة ضمن منطقة خفض التصعيد، هجوما عنيفا تقوده قوات النظام السوري المدعومة من روسيا، حيث تعتبره تركيا خرقا لاتفاق الهدنة الموقع في سوتشي، فيما تتكبد القوات التركية خسائر متنامية شمال شرق الفرات وهو ما يصفه مراقبون بتداعي النفوذ التركي في سوريا بأكملها.

دمشق – دخلت قوات النظام السوري المدعومة من روسيا معركة الحسم في ريفي حلب وإدلب، وسط انحسار "الإنجازات" التي حققها الجيش التركي خلال "عملية نبع السلام" بعد تنامي خسائر القوات التركية شرقي نهر الفرات أيضا.

وبات شرق سوريا أشبه بجحيم بالنسبة للقوات التركية التي تتعرض بشكل شبه يومي لهجمات بسيارات مفخخة كان آخرها الأربعاء في منطقة واقعة شرقي نهر الفرات والذي كلّفها مقتل أربعة جنود، وهي حصيلة مرتفعة من الخسائر البشرية في ضربة واحدة، ليس فقط منذ بدء عملية "نبع السلام"، بل منذ دخول القوات التركية الأراضي السورية.

وشنت قوات النظام السوري هجوما عنيفاً على ريف حلب الغربي، الواقع ضمن منطقة خفض التصعيد، بالرغم من اتفاق وقف إطلاق النار.

ويأتي التصعيد في وقت بدأت فيه المجموعات الإرهابية التابعة لإيران الأسبوع الماضي حشد قواتها في جبهات ريف حلب الغربي واستجلبت تعزيزات عسكرية من دير الزور (شرق) وحماة (وسط) واللاذقية (شمال غرب).

وتضمنت التعزيزات مقاتلين ودبابات وعربات مدرعة وصلت إلى الحرس الثوري الإيراني ولواء القدس والمجموعات الأخرى التابعة لإيران في خطوط الجبهة بريف حلب الغربي.

> تركيا تتكبد خسائر بشرية كبيرة بعد أن استعادت القوات الكردية انتعاشتها على وقع استئناف الولايات المتحدة دعمها المهمّ لها

وشاركت الطائرات الروسية، الخميس، في القصف التمهيدي على ريف حلب الغربي قبل شن الهجوم البري.

والأربعاء، قتل 15 مدنيا وجرح 50 آخرون، في قصف للنظام السوري على المنطقة شاركت فيه طائرات حربية روسية.

والجمعة، أعلنت وزارة الدفاع التركية أنّ الجانبين التركي والروسي اتفقا على وقف إطلاق النار بمنطقة خفض التصعيد في إدلب.

وأشار البيان إلى أنّ وقف إطلاق النار يشمل الهجمات الجوية والبرية، بهدف منع وقوع المزيد من الضحايا المدنيين، ولتجنب حدوث موجات نزوح جديدة وإعادة الحياة لطبيعتها في إدلب.

والخميس، أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن وقف إطلاق نار بدأ الساعة 14:00 (بالتوقيت المحلي) في محافظة إدلب السورية، إلا أن قوات النظام وحلفاءه واصلت هجماتها البرية والجوية على المناطق المأهولة في قرى وبلدات بإدلب.

وبات شرق سوريا أشبه بمستنقع للقوات التركية التي تواجه هجمات تكبدها خسائر بشرية كبيرة.

وقالت وزارة الدفاع التركية في بيان الجمعة، إن أربعة جنود أتراك لقوا مصرعهم في انفجار سيارة ملغومة بشمال شرق سوريا الأربعاء. وأضافت أن الهجوم وقع خلال تفتيش أمني على الطريق بالمنطقة الواقعة شرقي نهر الفرات في سوريا، حيث نفذت تركيا عملية عسكرية مع مقاتلين متحالفين معها من المعارضة السورية في أكتوبر. ويقول متابعون للشأن السوري إن نسق الهجمات على القوات التركية يشهد تصاعدا مطّردا منذ الشهر الماضي في كل من تل أبيض ورأس العين، وسط عجز أنقرة عن إيجاد سبل لردع مثل تلك الهجمات التي تعتمد أساسا على السيارات المفخخة.

وشن الجيش التركي في 9 أكتوبر الماضي عملية عسكرية أطلق عليها "نبع السلام" تستهدف الوجود الكردي في منطقة شرق نهر الفرات شمال سوريا، وهي ثالث عملية تشنها أنقرة بشكل مباشر في أراضي البلد المجاور، حيث سبق وأن قامت بعملية في العام 2018 احتلت خلالها مدينة عفرين التابعة إداريا لمحافظة حلب والتي تقطنها غالبية كردية، وقبلها قامت أنقرة في العام 2015 بعملية أطلقت عليها "درع الفرات" انتزعت خلالها الباب وجرابلس بغرض قطع الطريق عمّا تعتبره التهديد الكردي.

وفي الـ17 من شهر أكتوبر، علق الجيش التركي عملية "نبع السلام" بعد توصل أنقرة وواشنطن إلى اتفاق هدنة يقضي بانسحاب وحدات حماية الشعب الكردية من المنطقة، أعقبه اتفاق أكثر شمولا مع موسكو في مدينة سوتشي الروسية في الـ22 من الشهر ذاته، نص على استعادة الجيش السوري سيطرته على مناطق في شرق الفرات مع انسحاب القوات الكردية إلى عمق 32 كلم، فيما تبقي أنقرة سيطرتها على المناطق التي احتلتها أي رأس العين وتل أبيض.

ولطالما أعربت تركيا عن قلقها لجهة عدم تنفيذ نص الاتفاق بالكامل، معتبرة أن المقاتلين الأكراد لا يزالون ينشطون بكثافة في تلك الأنحاء.

ويرجح محللون بدورهم وقوف وحدات حماية الشعب الكردية خلف الهجمات المتصاعدة التي تتعرض لها القوات التركية، خاصة بعد أن استعاد التنظيم الكردي انتعاشته وتعززت معنوياته على وقع استئناف الولايات المتحدة دعمها المهم له.

وكانت واشنطن قد اتخذت قرارا كان بوقع "الصفعة" للأكراد، حينما قررت على خلفية الهجوم التركي الانسحاب من عدة مناطق، منها نقاط تماس على الحدود السورية التركية ما شجع نظام الرئيس رجب طيب أردوغان على المضي قدما في مشروع احتلاله لذلك الجزء من سوريا.

وبالتوازي مع عودة الانتشار الأميركي في شمال وشرق سوريا، تحاول واشنطن إرسال رسائل طمأنة للجانب التركي الذي ينظر بقلق شديد إلى هذه العودة، خاصة لجهة ما ستمثله من جرعة دعم قوية "للعدو" الكردي.

انتكاسة الراية